

أثر تطبيق آليات الحوكمة والإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للشركات في الجزائر- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز-

The impact of corporate mechanisms application and accounting disclosure in amelioration financial doing - Sonelgaz case study-

صغور مسعود^{*1}

¹ جامعة الجزائر3، (الجزائر)، saghour.messaoud@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/13

تاريخ الاستلام: 2023/02/20

ملخص:

جاء هذا البحث ليبين ويوضح أهمية الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر كآلية هامة وفعالة في تقوية سوق أوراقها المالية وزيادة ثقة المستثمرين في شركاتها الاستثمارية.

ولقد وقفنا من خلال هذا البحث على أهمية الإفصاح المحاسبي في إرساء مبادئ الحوكمة، ودرسنا آليات الحوكمة المطبقة في شركة سونلغاز وهو ما أثر إيجاباً على حالتها المالية وزاد من ثقة المساهمين فيها. الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية؛ الإفصاح المحاسبي؛ حوكمة الشركات؛ التوازن المالي.

تصنيف JEL: M41, G39, H25

Abstract:

This research came to show and elucidate the importance of the role played by the quality of accounting information in supporting and establishing the principles of governance in Algeria.

We have identified through this research the importance of accounting disclosure in establishing the principles of governance, and we have studied the governance mechanisms applied in Sonelgaz Company.

Keywords: Quality of accounting information; accounting disclosure; corporate governance; financial balance.

Jel Classification Codes: H25, M41, G39.

1. مقدمة:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح وتأثيرهما في دعم وإرساء مبادئ حوكمة الشركات، بحيث أضحت العديد من المنظمات والجهات ذات المصلحة تعتمد - بشكل كبير - في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات محاسبية، حيث لا تملك هذه الجهات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة عن طريق مجالس إدارة الشركات، ومما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة وغير صادقة، وهو ما ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي بطريقة غير مباشرة إلى إفلاس الشركات وانحيار الأسواق المالية.

ويمكن القول أن إفلاس الشركات وانحيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام بالإفصاح والشفافية، وهذا ما جعل التزام الشركات بالإفصاح والشفافية ودورها في إرساء ودعم مبادئ حوكمة الشركات من أهم الموضوعات ذات الاهتمام المتزايد في وقتنا الحاضر.

أمام هذه الحقائق الجلية عن التأثير الإيجابي لجودة المعلومات المحاسبية والإفصاح والشفافية في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة، وجدنا حاجة ماسة لتناول موضوع دور جودة المعلومات المحاسبية في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر من خلال دراسة حالة شركة سونلغاز.

سنعمل من خلال هذه الدراسة على إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة، وتأثير ذلك على الأداء المالي للشركة سونلغاز، وذلك انطلاقاً من البحث عن الإجابة الملائمة للإشكالية التالية:

الإشكالية: كيف تسهم جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح والشفافية في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة ؟ وكيف يؤثر ذلك على الأداء المالي لمؤسسة سونالغاز؟

وقصد التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح الفرضية التالية:

الفرضية: إن توفر المعلومة المحاسبية الصحيحة والصادقة والشفافة سيؤدي إلى دعم وإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر وهو ما سيؤثر على الأداء المالي للمؤسسات.

أهداف البحث: إن الهدف الأسى لهذا البحث هو توضيح العلاقة بين جودة المعلومة المحاسبية وإرساء مبادئ الحوكمة وكيفية تأثيرهما على الأداء المالي للمؤسسات.

المنهج المتبع: تماشياً مع موضوع الدراسة وإشكالياتها المطروحة انتهجنا المنهج الوصفي لدراسة هذا الموضوع.

العرض:

لإنجاز هذا البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة في ظل الفرضية الموضوعية، ارتأينا تناول

المحاور التالية:

2. الإطار الفكري والمفاهيمي للإفصاح المحاسبي وقواعد الحوكمة

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات الجودة والكفاءة العاليتين من الوسائل وأدوات الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمساهمين والمنافسين من أجل دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً للاهتمام المتزايد من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة بجدوى الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية، ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها من ناحية أخرى.

ويظهر كذلك دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة وذات الموثوقية والمصدقية التي من شأنها تحسين فهم أهمية الأدوات المالية وأدائها في الأسواق المالية وهذا من أجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة ، ويتجلى دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين المحتملين على اتخاذ قرار الاستثمار بناء على هذه المعلومات. ومما تقدم سنتناول بالتحليل والمناقشة الإفصاح المحاسبي، وعلاقته بقواعد حوكمة الشركات، وكذلك مفهوم جودة التقارير المالية والمحاسبية، وأخيراً آلية الربط بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التقارير المالية.

1.2 الإفصاح المحاسبي وتأثيره بقواعد الحوكمة:

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار والالتزام في المنشآت كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة وعلى المستوى الوطني للاقتصاد. (عمامرة و زرقاوي، 2018، صفحة 320)

وبما أن العلاقة أصبحت قوية بين الإفصاح المحاسبي وقواعد الحوكمة، فقد أضحت الحوكمة من مصطلحات قاموس الأعمال العالمي الحديث الأكثر شيوعاً، وحتى يتسنى لنا فهم ماهية الحوكمة باختصار خصصنا الفقرة التالية للتعريف بأدبيات الحوكمة انطلاقاً من نشأتها ووصولاً إلى مبادئها.

1.1.2 أدبيات الحوكمة :

يعد مصطلح الحوكمة أو حوكمة الشركات (Corporate Governance) من بين أهم وأشمل المصطلحات التي زاد انتشارها على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين، فقد تعاطف الاهتمام بها لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في معظم الاقتصادات الناشئة والمتقدمة على حد سواء. وفيما يلي تعريف لمصطلح الحوكمة ونبذة عن مبادئها وأهدافها:

أولا-تعريف الحوكمة:

لا يوجد تعريف موحد وشامل متفق عليه بين كافة الأكاديميين حول مفهوم الحوكمة، بل تتعدد التعاريف والمفاهيم حسب وجهات نظر هؤلاء الأكاديميين، فهناك من يعرفها بأنها مجموعة من القوانين والأطر والنظم التي تسعى إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري، عن طريق اختيار أنسب وأنجع الأساليب لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظموهناك من يعرفها بأنها: " مجموعة من القواعد الإدارية، تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف على الشركة لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين " (غادر، 2012، صفحة 13).

أما أهم الهيئات الدولية التي اهتمت بتعريف مصطلح الحوكمة، على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فقد عرفت بأنها: "مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالشركة (أصحاب المصالح) " (غادر، 2012، صفحة 14).

و مما سبق يمكن تعريف الحوكمة بأنها مجمل القوانين والضوابط والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة، وبين وأصحاب المصالح كحملة الأسهم والعمال والدائنين والموردين والمستهلكين.

ثانيا-مبادئ الحوكمة:

رغم اختلاف بعض مبادئ الحوكمة من دولة لأخرى حسب قوانين وتشريعات ولوائح الدول، إلا أن هناك مبادئ عامة للحوكمة تصدرها منظمات وهيئات دولية متخصصة، على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الهيئات التي تعمل على دعم الدول في سعيها إلى وضع الأسس والقواعد الكفيلة بتحسين الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بالحوكمة، وعلى العموم يجب أن تركز حوكمة الشركات على المبادئ التالية: (سليمان، 2008، صفحة 24)

المساءلة والعدالة والشفافية والمسؤولية.

ثالثا-أهداف الحوكمة:

هناك عدة أهداف لحوكمة الشركات يمكن أن نوجزها فيما يلي:

تحسين أداء الشركات، وضع أنظمة كفيلة بمحاربة الفساد والغش والممارسات المنافية للأعراف المعمول بها ، وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارتها، وضع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين مجلس الإدارة والمساهمين، وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لزيادة كفاءتها.

2.1.2 أدبيات الإفصاح المحاسبي: يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي

تستخدم لأغراض عدة، منها اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشآت، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة وعلى المستوى الوطني للاقتصاد. (عمامرة وزرقاوي، 2018، صفحة 310)

وسنتطرق فيما يلي إلى ماهية الإفصاح المحاسبي، انطلاقاً من التعريف به ووصولاً إلى أهدافه ووظيفته في المؤسسة، مروراً بأشكال الإفصاح:
أولاً-تعريف الإفصاح المحاسبي:

اختلفت وجهات النظر حول مفهوم وتعريف الإفصاح المحاسبي وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة، لذا فقد عُرف الإفصاح المحاسبي بأنه روح أي سوق مالية وأساس نجاحها، فهو يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين (أشرف، 2010، صفحة 176).

كما عرف أيضاً بأنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار وأن تظهر المعلومات بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل (أشرف، 2010، صفحة 178).

استناداً إلى هذه التعاريف يمكن تعريف الإفصاح بأنه عملية توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل، بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، ويعد الإفصاح شرطاً أساسياً من شروط إنشاء وإدارة الأسواق المالية ذات الكفاءة والمصداقية، بحيث ترتبط حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات بأهمية الإفصاح ارتباطاً وثيقاً (معايير وشيخي، 2019، صفحة 35).

ثانياً-أشكال الإفصاح المحاسبي:

يتخذ الإفصاح عدة أشكال حسب المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها والتي نختصرها فيما يلي:
(روتال و دغموم، 2020، صفحة 75)

- الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، وتأتي كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات.
- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية مع مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

ثالثا- صفات الإفصاح المحاسبي:

لكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق أهدافها في الإفصاح فإنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية: (الخطيب، 2002، صفحة 155)

- الشمولية: تشير هذه الخاصية إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل استفسار؛

- الدقة: من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة؛

- الملائمة: ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها.

- التوقيت: يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لا بد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية.

- الوضوح: الوضوح هو خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس.

رابعا: أهداف الإفصاح المحاسبي:

إن الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وشامل أصبح ضرورة مهمة تقتضيها عملية توصيل المعلومات المناسبة وبالنوعية المطلوبة لمستخدميها في الوقت المناسب، وبالتالي فإن الإفصاح يجب أن يحقق الأهداف التالية: (بريش، 2011، صفحة 52)

حماية الاستثمارات الخاصة بالأموال العامة أو الخاصة، وتنمية الاستثمارات، وجذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني سواء كانت هذه الاستثمارات داخلية أو خارجية.

2.2 جودة المعلومات المحاسبية وتطبيق آليات الحوكمة:

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل، ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية المتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، والسعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير، وهو ما يجعل العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية. (دغموم، 2015، صفحة 61)

1.2.2 ماهية جودة المعلومات المحاسبية ومقومات النظام المحاسبي:

أولاً- ماهية جودة المعلومات المحاسبية:

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها. ويعتبر تحديد أهداف التقارير المالية نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية. (Galina & Robert, 2003, p. 19)

هذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية: (مطرو وآخرون، 2011، صفحة 198)

حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخل النظام المحاسبي، وتشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كمادة خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على معلومات المحاسبية، توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالي، والرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات.

استناداً لما سبق يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة بحيث تعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى، وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار.

ثانياً- مقومات النظام المحاسبي:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي، بحيث يستند هذا الأخير في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تشتمل على مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه، وتتضمن هذه المقومات: (محسن وآخرون، 2014، صفحة 105)

المقومات المادية والمقومات البشرية والمقومات المالية وأخيرا قاعدة بيانات التي تحتوي على مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية.

أما خصائص جودة المعلومات المحاسبية فهي تلك العناصر التي تجعل من المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات جودة عالية ومفيدة لمستخدميها، بحيث يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، والتوقيت المناسب لها إذ يعتبر التوقيت عنصرا مهما من عناصر النجاح في عمله اتخاذ القرار. إضافة إلى الخصائص المذكورة آنفا توجد خصائص أخرى يمكن إيجازها فيما يلي: (هندي، 2015، الصفحات 256-257).

- الفهم والاستيعاب: يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على مدى استيعاب متخذ القرارات لها؛
- الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات: تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها؛

- الكفاية: تتوقف خاصية الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدي استيعابها، بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردودا عالي الجودة للمستفيدين منها.

2.2.2 العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية.

يعتبر التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وبالتالي وبما أن هناك علاقة وطيدة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، فإن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي وهذا ما يجعل الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به. (دغموم، 2018، صفحة 449)

ومن المعلوم أن وجود نظام إفصاح قوي وجودة معلومات محاسبية جيدة، يعتبران من أهم العوامل المشجعة على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، وهذا يجعل جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

أولا- انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية:

يعد وجود نظام إفصاح قوي أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين وهو الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، بينما وعلى النقيض تماما فإن ضعف

الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم في خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق وعدم ثقة المستثمرين.

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المال، والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.

ثانيا- الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية:

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها: طبيعة المستخدم، الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية، نوع المعلومات المحاسبية ومستوى جودتها وكميتها وأخيرا التوقيت السليم والمناسب للمعلومات المحاسبية.

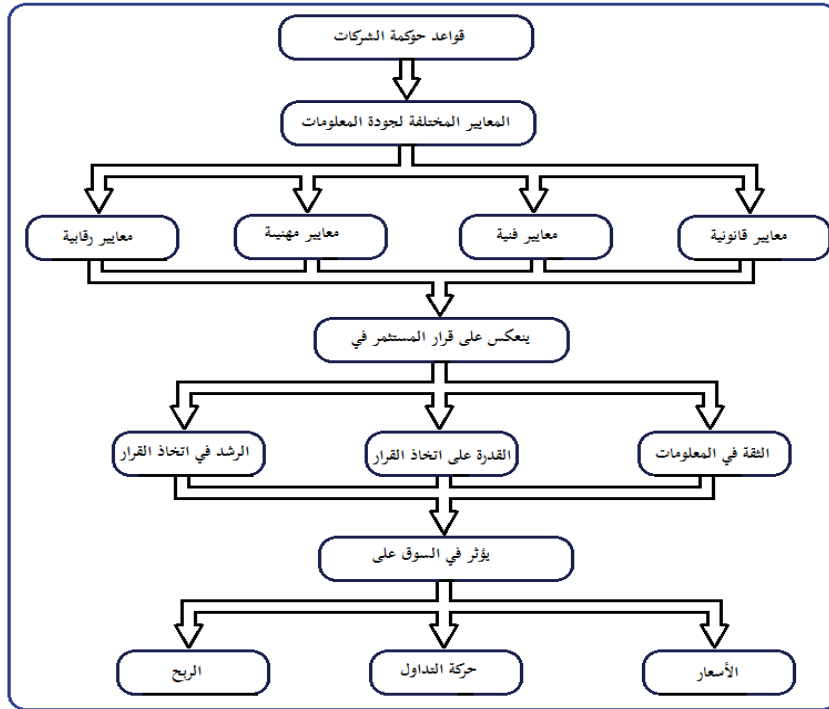
كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.

واستنادا لما تقدم فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملائمة والموثوقية المتمثلة في:

وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم) و أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية و أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

وللاعتدال على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للإثبات والإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم، والشكل التالي يبين العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين: (مطرو السويطي، 2012، صفحة 232)

الشكل 1: علاقة قواعد الحوكمة بالمعايير المحاسبية وانعكاسه على قرارات المستثمرين



المصدر: محمد مطر، موسى السويطي، (2012)، الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الملاحظ في الشكل السابق التداخل بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساته على ثقة المستثمرين في المعلومات والقدرة على اتخاذ القرارات السليمة والسديدة وهو ما يؤثر على السوق من حيث الأسعار وحركة التداول وفرص الربح. ثالثا- مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة:

عُرف الأداء المالي للمؤسسة بأنه قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد مع تخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن.

كما عُرف أيضا بأنه مدى تمتع المؤسسة بهامش أمان يمكنها من التصدي للمخاطر وتحدي الصعاب المالية، وإزالة حالة العسر المالي.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف الأداء المالي للمؤسسة بأنه قدرتها على تحقيق توازنها المالي باستخدام وسائلها المالية المتاحة.

ولقد صدرت العديد من الدراسات حول العالم، التي درست الأثر الإيجابي الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي للشركات، وفي الجزائر والتي ليست بمنأى عن كل التجارب والدراسات

الدولية التي ربطت الإفصاح المحاسبي بتحسين الأداء المالي للمؤسسات، جاءت العديد من الدراسات الأكاديمية الميدانية التي أكدت الدور المحوري الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، فقد أكدت الدراسة الأكاديمية الميدانية التي قام بها الباحثان إسماعيل مولوج وكمال مولوج سنة 2017، (مولوج و مولوج، 2017، صفحة 12) وهدفت إلى توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، واعتمدت الدراسة على نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من ممارسي مهنة المحاسبة وأساتذة المحاسبة في الجامعات ومدراء المالية في مختلف المؤسسات الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة واضحة حول الدور الإيجابي الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية. ومن ثم فقد أوصت هذه الدراسة على ضرورة إعداد تشريعات وقوانين ملزمة للشركات من أجل الالتزام بالإفصاح المحاسبي.

3. دراسة حالة مؤسسة سونلغاز

حتى نتمكن من معرفة أثر الإفصاح المحاسبي وآليات الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات قمنا بدراسة على شركة سونلغاز وهي اختصار للشركة الوطنية للكهرباء والغاز (sonelgaz)، والتي تعتبر من بين أكبر وأهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وهي شركة مساهمة مختصة في إنتاج وتوزيع الطاقة، بحيث بلغ إجمالي مشتركها المتصلين بشبكة الكهرباء أواخر سنة 2020 قرابة 11 مليون، بينما بلغ عدد المشتركين المتصلين بشبكة الغاز قرابة 7 ملايين مشترك.

1.3 آليات الحوكمة المطبقة في مؤسسة سونلغاز:

اختارت مؤسسة سونلغاز نظام الوكالة وهو نظام حوكمة يشمل مجموعة من الآليات تهدف لانضباط المسيرين والتزامهم بقوانين وتشريعات الدولة الجزائرية، وتؤدي إلى تخفيض النزاعات بين جميع الأطراف المشاركين سواء كانوا عمالاً أو مساهمين. (sonelgaz, 2022)

تنقسم آليات الحوكمة المطبقة في الشركة إلى قسمين رئيسيين هما: آليات داخلية وأخرى خارجية.

1.1.3 الآليات الداخلية:

وتتمثل في:

آلية مجلس الإدارة: والذي يتكون من ستة أعضاء يتم تعيينهم من طرف وزير الطاقة والمناجم، من بين أعضاء المجلس المدير العام لسونلغاز، مع العلم أن مندوب الحسابات هو أيضاً يكون عضواً في المجلس بعقد مدته ثلاث سنوات قابلة لتجديد، أما رئيس مجلس الإدارة فهو الرئيس المدير العام للمؤسسة، ويعقد مجلس الإدارة اجتماعاته ستة مرات في السنة على أقل، إضافة إلى إجراء اجتماعات استثنائية إن اقتضت الحاجة إلى ذلك، ويكون الإشعار بالاجتماع في مدة لا تقل عن 15 يوماً، وتتمثل مهامه في:

دراسة الميزانيات التقديرية لنهاية السنة بالتفصيل، والمصادقة عليها، دراسة توزيعات الأرباح، وتحسين سياسات الرقابة داخل المؤسسة بغية التقليل من المخاطر وتجنب الفساد المالي والإداري، والسهر على متابعة إنجاز المشاريع، الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية، بهدف التحقق من فعاليتها ومصداقيتها، والتحقق من استقلالية المراجع الخارجي والأخذ بعين الاعتبار نتائج تقريره عند إعداد الميزانية، والمصادقة على المشاريع الكبرى كإنشاء شبكات للغاز والكهرباء .

- آلية المدقق الداخلي: قبل 2016 كانت كل المديرية تقوم بالتدقيق الداخلي الخاص بها، أما في الوقت الراهن يوجد فرع يسمى CASEG وهو فرع من سونلغاز متخصص في التدقيق الداخلي لشركة سونلغاز.

2.1.3 الآليات الخارجية:

تعد آلية التدقيق الخارجي، الآلية الخارجية الوحيدة للحوكمة في الشركة محل الدراسة، حيث تقوم الشركة بتعيين مراقب حسابات خارجي، بعد دراسة ملفات الترشيح المقدمة من طرف مدققين خارجيين، ويتم ذلك باختيار العرض الأفضل حسب المعايير المطلوبة والكفاءة والخبرة، مدة العقد ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بحيث يقوم مراقب الحسابات بإعداد التقارير بعد الاطلاع على قوائمها المالية وإجراء فحص دقيق وشامل لبياناتها المحاسبية والمالية، وذلك لمراقبة الحسابات التي تتطابق مع المعايير المحاسبية.

3.1.3 مساهمة آليات الحوكمة في التنظيم المحاسبي وفي تحسين الأداء المالي للمؤسسة:

لقد أدت آليات الحوكمة المطبقة على مؤسسة سونلغاز إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها، كما أدت إلى ارتفاع نسبة أرباحها، على الرغم من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها والتي ستؤدي أكلها على المدى البعيد والمتوسط، وسنتناول في الفقرة التالية الحكم على الأداء المالي للمؤسسة من خلال تطبيق آليات الحوكمة.

2.3 الحكم على الأداء المالي للمؤسسة من خلال تطبيق آليات الحوكمة:

يهدف التقييم الدقيق للوضعية المالية في الشركة محل الدراسة، قمنا باستخدام أدوات التحليل المالي، ودراسة تأثير آليات حوكمة المؤسسات المطبقة على أدائها المالي.

1.2.3 تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

بغرض معرفة الوضعية المالية للشركة محل الدراسة وتقييم أدائها المالي، قمنا بإجراء تحليل مالي لقوائمها المالية، باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في التوازنات والنسب المالية. أولاً: الميزانيات المالية المختصرة:

يمكن تلخيص أهم المجاميع الكبرى للميزانيات المالية للفترة (2017-2019) في الجدول التالي:

أ- الميزانيات المالية المختصرة للأصول للفترة (2017-2019):

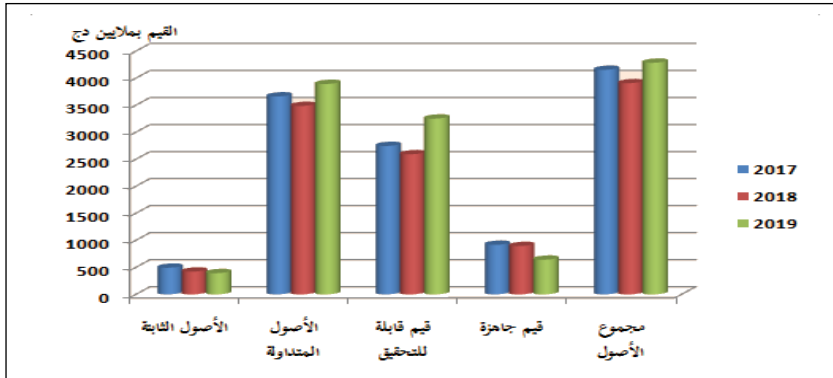
جدول 1: الميزانيات المالية المختصرة لأصول للفترة (2017-2019) المبالغ بـ 10⁶ دج.

البيان	2017		2018		2019	
	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ
الأصول الثابتة	11,85	492,48	10,76	420,27	09,16	392,58
الأصول المتداولة	88,15	3 661,98	89,24	3 486,35	90,84	3 893,0
قيم قابلة	74,97	2 745,43	74,34	2 591,71	83,53	3 251,9
قيم جاهزة	25,03	916,55	25,66	894,64	16,47	641,12
مجموع الأصول	100	4 154,46	100	3 906,61	100	4 285,6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات المالية.

بالنسبة للأصول المتداولة نلاحظ أنها شكلت أغلبية الأصول، حيث كانت نسبها 88,15%، 89,24% و 90,84% للسنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي، أي أنها ازدادت بنسبة 1,09 % سنة 2018، وبنسبة 1,60 % سنة 2019، وهذا راجع إلى ازدياد في قيم قابلة للتحقيق وقيم جاهزة. أما فيما يخص الأصول الثابتة فقد شكلت النسب: 11,85 %، 10,76 % و 9,16% للسنوات 2017، 2018 و 2019 على الترتيب، ونلاحظ انخفاض المستمر خلال سنوات الدراسة حيث انخفضت بنسبة 1,09 %، 1,60 % للسنتين 2017 و 2019 على التوالي، ويرجع الأمر إلى انخفاض في التثبيتات المادية والتثبيتات غير المادية، ولتوضيح هاته التغيرات ارتأينا إدراج الشكل التالي والذي يوضح تغيرات عناصر الأصول للفترة محل الدراسة.

الشكل 2: التغير في عناصر الأصول للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول 01

ثانيا: الميزانيات المالية للخصوم للسنوات (2017-2019): في هذا العنصر تم إعداد الميزانيات المختصرة اعتمادا على البيانات الميزانيات المالية للسنوات 2017، 2018 و 2019.

جدول 2: الميزانيات المالية المختصرة للخصوم للفترة (2017-2019) المبالغ بـ 10⁶ دج

البيان	2017		2018		2019	
	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ
الأموال الدائمة	38,37	1 594,05	40,24	1 572,06	39,93	1 711,29
أموال خاصة	52,65	839,33	53,18	836,15	57,67	986,84
ديون مالية	47,35	754,72	46,81	735,91	42,33	724,45
خصوم جارية	61,63	2 560,42	59,76	2 334,56	60,06	2 574,31
مجموع الخصوم	100	4 154,47	100	3 906,61	100	4 285,60

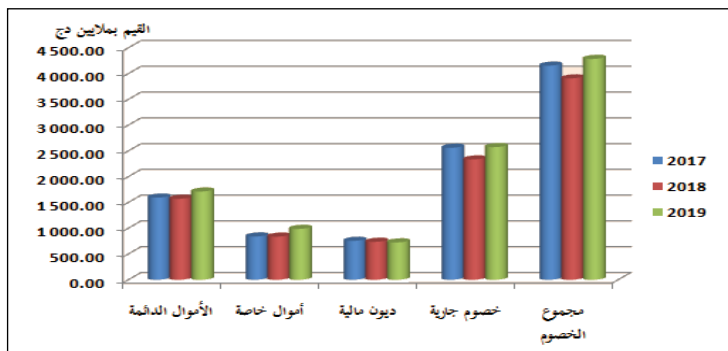
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

فيما يخص خصوم الميزانية فقد شكلت الخصوم الجارية غالبية الخصوم بالنسبة 61,63% و 59,76% و 60,06% للسنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي، ونلاحظ انخفاضها سنة 2018 بنسبة 1,87% مقارنة بسنة 2017، بسبب انخفاض في الديون الأخرى.

أما بالنسبة للموارد الدائمة فقد شكلت النسب التالية 38,37%، 40,24% و 39,93% للسنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي، ونلاحظ ارتفاعها بنسبة 1,87% سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ويتبين أن غالبية الأموال الدائمة هي أموال خاصة حيث كانت نسبها 52,65%، 53,18%، 57,67% للسنوات 2017، 2018 و 2019 على الترتيب.

ويمكن توضيح تطور عناصر الخصوم للفترة محل الدراسة في الشكل التالي:

الشكل 3: التغير في عناصر الخصوم للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول

22.2.3 تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية:

يعد تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي فقط غير كاف لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، مما يستوجب منا القيام بالتحليل العمودي للميزانية، ونقصد بذلك حساب النسب المالية وتحليل النتائج المتوصل إليها بغية التقييم الدقيق للأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

أولاً: نسبة السيولة: تمكنا هذه النسب من معرفة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، وبعد حسابها تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول 3: نسبة السيولة للفترة (2017-2019)

البيان	الصيغة	2017	2018	2019	النسبة
السيولة العامة	الأصول المتداولة/الخصوم الجارية	1,43	1,49	1,51	أكبر من 1
السيولة المختصرة	الأصول المتداولة-المخزون/الخصوم الجارية	1,43	1,49	1,51	[0,3-0,1]
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل	0,36	0,11	0,26	[0,5-0,3]

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الميزانيات المالية المختصرة

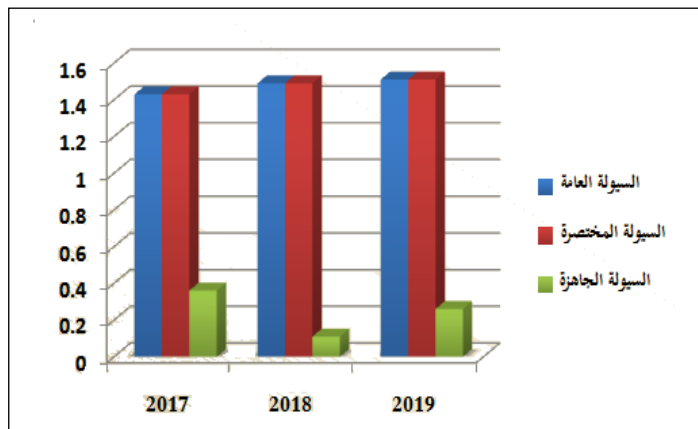
● بالنسبة لنسبة السيولة العامة فقد جاءت أكبر من الواحد لجميع سنوات الدراسة، وهذا يعني أن رأس المال العامل موجب، ونلاحظ ارتفاعها بنسبة 0,05 سنة 2018 وبنسبة 0,02 سنة 2019، وهذه النتائج تدل على أن المؤسسة خارج نطاق ما يسعى بالعسر المالي وأنها قادرة على تسديد ما عليها من التزامات مستحقة.

● أما فيما يتعلق بنسبة السيولة المختصرة فقد كانت كما يلي: 1,43، 1,49 و 1,51 للسنوات 2017، 2018 و 2019 على الترتيب، ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع قيمة المدينون الآخرون وارتفاع القيم الجاهزة قبله انخفاض في الخصوم الجارية، ونلاحظ أنها جاءت أكبر من النسب المعيارية والتي تتراوح بين [0,5-0,3]، وعلى المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينها، لأنه من خلال حسابنا لنسب السيولة يتضح أن المؤسسة مبالغ في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

● وفيما يخص نسبة السيولة الجاهزة فقد شكلت النسب: 0,36، 0,11 و 0,26 للسنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي، وهي نسب منخفضة مقارنة بالنسب المعيارية والتي تتراوح بين [0,3-0,5] حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق،

وفيما يلي شكل توضيحي لتطور نسب السيولة للمؤسسة سونلغاز للفترة (2017-2019).

الشكل 4: تطور نسب السيولة للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول 03

ثانيا: نسب الهيكل المالي:

تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها على أموالها الخاصة أو على أموال الغير، حيث تمكننا من معرفة طريقة توزيع الموارد المالية المتاحة، وفيما يلي أهمها.

جدول 4: حساب نسب الهيكل المالي للفترة (2017-2019)

البيان	الصيغة				النسبة
التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	3,23	3,74	4,36	أكبر من 1
التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	1,70	1,99	2,51	أكبر من 1
الملاءة المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون	0,71	0,27	0,30	[2-1]
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/الأموال الدائمة	0,53	0,53	0,58	أكبر من 0,5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج.

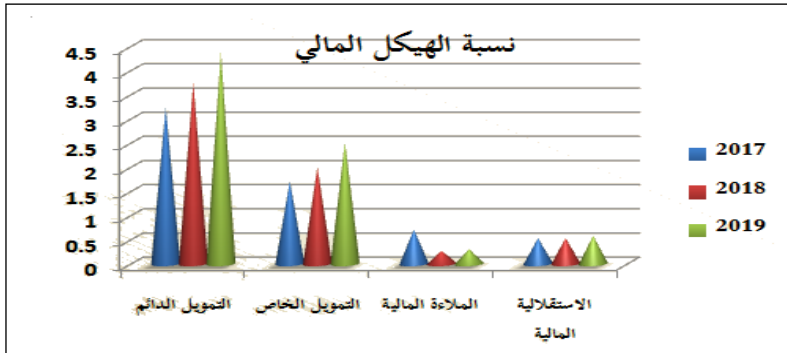
- جاءت نسب التمويل الدائم أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث أي أن المؤسسة قامت بتمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، حيث كانت القيم 3,23، 3,74 و 4,36 للسنوات 2017، 2018 و 2019 على الترتيب، ونلاحظ ارتفاعها سنة 2019 نظرا للارتفاع المستمر في الأموال الدائمة الذي قابله انخفاض في تدريجي في الأصول الثابتة، ولمعرفة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، سنقوم بتحليل نسبة التمويل الخاص.
- بالنسبة لنسبة التمويل الخاص، نلاحظ أنها جاءت أكبر من الواحد للفترة محل الدراسة، حيث شكلت النسب 1,70، 1,99 و 2,51 للسنوات 2017، 2018 و 2019، وهذا دليل على تمكن المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء إلى الديون المالية، وقد ارتفعت النسبة سنة 2018، ثم سنة 2019 بسبب زيادة الأموال الخاصة وانخفاض الأصول الثابتة.

● فيما يتعلق بنسبة الملاءة المالية فقد جاءت أقل من 1 للسنوات الثلاث حيث كانت 0,25، 0,27 و0,30 للسنوات 2017، 2018 و2019 على الترتيب، ونلاحظ أن الخصوم الجارية تشكل أغلبية الخصوم وثلاثة أضعاف أموال الخاصة مما لا يمكن للمؤسسة من تسديد ديونها أو الاقتراض.

● أما فيما يتعلق بنسبة الاستقلالية المالية والتي شكلت النسب 0,53، 0,53 و0,58 للسنوات 2017، 2018 و2019 على التوالي، ونلاحظ استقرارها بنفس النسبة سنة 2018 وهذا راجع لارتفاع في الأموال الدائمة بسبب زيادة الديون المالية، غير أنها فاقت النسبة المعيارية 0,5، مما يدعم تحليلنا حول تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية وإمكانية حصولها على قروض في حالة طلبها.

ونخلص من خلال دراستنا لنسب الهيكل المالي، أن المؤسسة محل الدراسة قامت بتمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وتتمتع بالاستقلالية المالية وإمكانية حصولها على قروض، وفيما يلي شكل توضيحي لتطور نسب الهيكل المالي للمؤسسة سونلغاز للفترة محل الدراسة.

الشكل 5: تطور نسب الهيكل المالي للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول 04

ثالثاً: نسب المردودية:

تقيس نسب المردودية مدى كفاءة استخدام المؤسسة للموارد المتاحة مقارنة مع النتائج المحققة، وبعد حسابنا لنسب المردودية تم تدوينها في الجدول التالي:

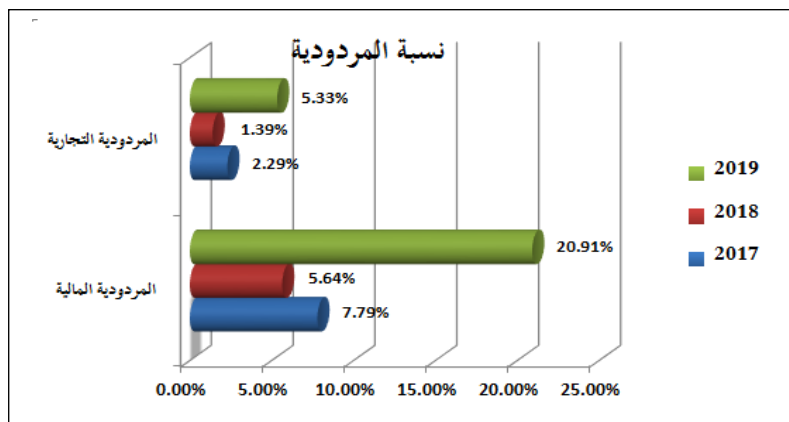
جدول 5: حساب نسب المردودية للفترة (2017-2019)

البيان	الصيغة	2017	2018	2019
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية/الأموال الخاصة	%7,79	%5,64	%20,91
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية/المبيعات السنوية الصافية	%2,29	%1,39	%5,33

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج.

ويمكن توضيح نتائج الجدول في الشكل التالي:

الشكل 6: تطور مختلف أنواع المردودية للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول 05

• فيما يخص المردودية المالية فقد كانت نسبها: %7,79، %5,64 و %20,91 للسنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي، ونلاحظ انخفاضها الكبير الذي كان بنسبة (2,15%) سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، وهذا راجع لانخفاض النتيجة الصافية، قابله ارتفاع في الاحتياطات، لترتفع النسبة بعدها في 2019 بـ %15,27، وهذا يعود لارتفاع النتيجة الصافية، ويتضح من نتائج المردودية المالية، أن كل واحد دينار جزائري مستثمر من الأموال الخاصة، يحقق ربحا قدره:

0,077 دج سنة 2017، و 0,056 دج سنة 2018، و 0,209 دج سنة 2019.

• وفيما يتعلق بالمردودية التجارية للمؤسسة، فقد شكلت النسب %2,29، %1,39 و %5,33 للسنوات 2017، 2018 و 2019 على الترتيب، ويتضح انخفاضها بنسبة (0,90%) سنة 2018 وهذا راجع لانخفاض النتيجة الصافية.

ويتضح من خلال نتائج المردودية التجارية للمؤسسة أنها تحقق عن كل 1 دج من المبيعات السنوية ربحا صافيا قدره: 0.022 دج سنة 2017، و 0.013 دج سنة 2018، و 0.05 دج سنة 2019.

4. خاتمة:

جاء هذا البحث ليبين ويوضح أهمية الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية في دعم وإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر من خلال دراسة حالة شركة سونلغاز، وقد كانت أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل فيما يلي:

- أن هناك علاقة وطيدة بين إرساء مبادئ حوكمة الشركات وبين الإفصاح المحاسبي؛
- أنه حسب المعلومات المحاسبية للشركة سونلغاز وآليات الحوكمة الداخلية والخارجية المطبقة في الشركة فإن هذه الأخيرة تتميز بوضعية مالية جيدة، بحيث يمكن لأي مستثمر وطني أو أجنبي أن يتخذ قرار الاستثمار بالشركة دون تردد أو خوف من إخفاء المعلومات المحاسبية للشركة أو طمسها؛
- أن النتائج المالية للشركة تعكس الأداء المالي الجيد الذي تتمتع به الشركة، والذي كان للآليات الداخلية والخارجية للحوكمة المجسدة فيها أثر في تحقيقها، وذلك من خلال ما تمتاز به قوائمها المالية وبياناتها المحاسبية من دقة وشفافية.

➤ 5. قائمة المراجع:

1. عمامرة ياسمين، وزرقاوي عبد الكريم، (2018)، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية. مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلد (02)، العدد (02)، 307-327.
2. محمد ياسين غادر، (15- 17 ديسمبر 2012)، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي تحت عنوان عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان. طرابلس، لبنان.
3. محمد سليمان. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،
4. حنين أشرف رمضان، (2010). الإفصاح التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، قطر.
5. معاريف محمد، شيخي مختارية، (2019)، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، مجلد (07)، العدد (01)، 30-43.
6. روتال عبدالقادر، دغوم هشام، (2020). دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق مبدأ الكفاءة في سوق الأوراق المالية . مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، مجلد (07)، العدد (02)، 68 - 83.
7. الخطيب خالد، (2002). الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1). مجلة جامعة دمشق- سوريا، مجلد (18)، العدد (02)، 143-183.

8. بربيش عبد القادر، (2011). دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، مجلد (07)، العدد (09)، 39-64.
9. دغوم هشام، (2015). أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في دعم وإرساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر. مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، مجلد (01) العدد (10)، 56-82.
10. محمد عطية مطر، و آخرون. (2011). الحوكمة والإفصاح المحاسبي، دار حنين مكتبة الفلاح، دمشق، سوريا.
11. رحيمة صباح محسن، و آخرون. (2014). نظم المعلومات المحاسبية والمالية- أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.
12. منير إبراهيم هندي. (2015). حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي المحاسبي- الإفصاح وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان.
13. دغوم هشام، (2018)، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر كآلية لترقية مناخها الاستثماري وزيادة قدرته التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية- جامعة الجزائر3 مجلد (07) العدد (01)، 423-466.
14. محمد مطر، موسى السويطي، (2012)، الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. مولوج إسماعيل، و مولوج كمال. (2017). أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على الأداء المالي للشركات، - دراسة ميدانية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد (08)، 7-32.
16. Galina G., Robert W., (May 28-31 2003). The role of international accounting standards in foreign direct Investment: A Case Study of Russia, The Thirteenth Conference of the International Trade & Finance Association, Finland.
17. sonelgaz. (2022). who-we-are. <https://www.sonelgaz.dz/ar/category/who-we-are-ar>, consulté le 25-02-